

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٩

بمذكرة "عباس وهي وشركاه" (مصنع تليج القاهرة)
من الجدول المرافق للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتغير
بعض الأحكام الخاصة بعض الشركات العامة وإضافتها
إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتغير
مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تمحذف من الجدول المرافق للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتغير بعض الأحكام الخاصة بعض الشركات العامة، "شركة عباس وهي وشركاه" (مصنع تليج القاهرة) وتضاف إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتغير مسماة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويحمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشيء بعض الشركات والمنشآت حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٣ بتأييده بعض الشركات للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

بضم هذا القانون بحاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٩ (١٧ أغسطس ١٩٧٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٣٨ لسنة ١٩٦٩

بتعيين مدير لإدارة الإنتاج بشركة مصر للغزل والنسيج
بالمحلة الكبرى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠١ لسنة ١٩٦٦، والقرارات المعدلة له،

فصل ٣ - الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي
في أقدمية واحدة مع الوظائف المشابهة لها المدرجة بالقسم ٣ - وزارة
الري فرع ٢ - مصلحة الري على أن تحصل تكاليف وظائف كل فرع
وفصل من هذه الفروع والفصول من الاعتمادات المدرجة له في الميزانية
العامة للدولة.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويحمل به
من تاريخ نشره.

بضم هذا القانون بحاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برأسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٩ (١٧ أغسطس ١٩٧٩)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٩

بياناً ٤ درجة ثامنة بوزارة الداخلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - ينقل إلى وظائف مدنية من الدرجة الثامنة ، الصناع
السكريون الملحقون بوزارة الداخلية الذين سبق تقليلهم من الوظائف المدنية
إلى وظائف صكوية بسبب إلقاء درجاتهم في ١١/٧/١٩٥٧ مع منحهم بداية
مرتب الدرجة أو مرتباتهم الحالية أيهما أكبر.

وتحسب أقدمياتهم في الدرجة الثامنة من تاريخ العمل بهذا القانون.
وترتيب أقدمياتهم فيها بنיהם حسب رتبهم الحالية.

ويحتفظ لهم العاملين بالبلات العسكرية المقررة لهم عند التقليل على أن
تسجل من العلامات التي تستحق لهم مستقبلاً.

مادة ٢ - تنشأ بوزارة الداخلية قسم ٢٥ فرع (أ) فصل ٩ عدد ٤
درجة ثامنة لتعيين الصناع المذكورين في المادة الأولى وذلك مقابل إلغاء
وظائف عدد ٧ رقيب، عدد ٣٠ عريف، عدد ٧ عسكري ..

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويحمل به من تاريخ
نشره

بضم هذا القانون بحاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٩ (١٧ أغسطس ١٩٧٩)

جمال عبد الناصر